احتياجات السويداء محط اهتمام الحكومة.. إضافة خمسة مليارات ليرة لاعتمادات محافظة السويداء لدعم المشروعات الخدمية

عرنوس: مشروع حكومي لتحلية مياه البحر وجر مياه الفرات لدمشق

وزير الداخلية: الوضع الأمني في السويداء هو «جنائي» وليس إرهابياً وتم تشكيل لجنة أمنية في المحافظة

السويداء-عبير صيموعة

أكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس دعم الحكومة لجميع المشاريع الخدمية بالسويداء مشيراً إلى تقديم خمسة مليارات ليرة لاعتمادات محافظة السويداء لدعم مشروعات مياه الشرب والموارد المائية والصحة والوحدات الإدارية والطرق والمدارس والصرف الصحي ستكون في حساب المؤسسات خلال أسبوع.

والتقى عرنوس أمس الفعاليات والجهات المعنية في السويداء بصحبة الوفد الوزاري الذي ضم وزراء الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف والأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف والداخلية محمد الرحمون والصحة حسن غباش والتعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم والسياحة رامي مارتيني والاتصالات والتقانة إياد الخطيب والاقتصاد سامر خليل والمالية كنان ياغي والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء قيس خضر.

مداخلات

وتركزت مداخلات الفعاليات الدينية والفلاحية والرسمية في المحافظة ولاسيما الخدمية والفلاحية منها على عدد من القضايا الخدمية الملحة أهمها إيلاء الآبار الارتوازية المخصصة لمياه الشرب، المزيد من الاهتمام، وذلك من خلال حفر آبار إضافية والعمل الجاد على إصلاح المعطل منها، خاصة أن المحافظة عانت وتعاني وجود أزمة بمياه الشرب، إضافة لذلك طالب المداخلون بضرورة تحديد بعض الآبار خاصة المغذية للتجمعات السكانية من برنامج التقنين، وتأمين الاعتمادات المالية اللازمة لهذه الغاية وركزت المداخلات على الإسراع بإصلاح الآبار الزراعية المتعطلة منذ عدة أشهر البالغ عددها/٢٠/ بئراً زراعية والعمل على تحديث معمل السجاد وضرورة رفده بالنول الحديث إضافة إلى معمل الأحذية خاصة، مشيرين إلى أنه لم يجر عليهما أي تحديث منذ أكثر من ثلاثين عاماً، كما لم يخف المداخلون تذمرهم من حالة الفلتان الأمني في المحافظة حيث دعا المشاركون بهذا اللقاء من الفعاليات الدينية والأهلية كافة إلى ضرورة إيجاد حل فوري وسريع لهذا الموضوع لما له من انعكاسات سلبية على واقع المحافظة الاقتصادي والخدمي، خاصة بعد أن استفحلت الجريمة بدءاً من السرقات وانتهاءً بالخطف والقتل.

وأشار أحد المداخلين إلى أنه بات من الضروري إحداث معبر حدودي يربط المحافظة بالأردن لما لهذا المعبر من أهمية لأبناء المحافظة خاصة ما يخص الصادرات الزراعية، كما أكدت المداخلات زيادة الاعتمادات المخصصة لترميم المواقع الأثرية وإظهارها بشكل لائق خاصة وأن معظم هذه المواقع هي بالأصل مواقع دينية، مطالبين بتشجيع السياحة الدينية، وإعادة النظر بفرز المهندسين لكون الفرز الأخير كان غير عادل.

كما طالبت المداخلات بإعفاء الفلاحين من فوائد القروض، والتعويض على المزارعين خاصة أن إنتاج المواسم الزراعية هذا الموسم متدنية، وإيجاد حل لمخالفات البناء في مدينة السويداء والتي تبلغ ثلاثة آلاف مخالفة، وتشجيع الاستثمار من خلال إعطاء تسهيلات للمستثمرين، وإحداث مخبر لتحليل الأثر المتبقي لمحصول التفاح، خاصة أن المزارعين يقومون بالتحليل في الأردن لعدم وجود مخبر في سورية ما رتب عليهم أعباء مالية كبيرة.

وطالب المداخلون بإيجاد حل لأراضي أملاك الدولة المستثمرة منذ سنوات من المزارعين، التي ما زالت مسجلة باسم أملاك الدولة، ولاسيما أنه مترتب عليهم أجور بدل مثل، واقترح رئيس اتحاد فلاحي السويداء ببيع هذه الأراضي للمزارعين بالتقسيط لمدة عشرة سنوات، ما دام لا يوجد حل لهذه المشكلة المزمنة، إضافة لذلك فقد طالب معتبو المحافظة بضرورة إصلاح وصيانة سيارات الإسعاف وسيارات الإطفاء والنظافة جراء قدمها إضافة لإصلاح جهاز الطبقي المحوري المتعطل منذ أكثر من ستة أشهر واستكمال العمل بمشروعات الأبنية المدرسية المتوقف العمل فيها منذ نحو عشرة سنوات، ومشروعات محطات المعالجة في كل من نمرة وسالة ملح.

رئيس الحكومة يرد

وفي رده على المداخلات أكد رئيس مجلس الوزراء أن قضية آبار مياه الشرب والري هي من أول اهتمامات الحكومة وهي مشكلة حقيقية في السويداء مشيراً إلى ضرورة العمل على تجهيز الآبار المحفورة من دون العمل على حفر آبار جديدة مع إنشاء سدود وسدات مياه إضافية مبدياً عدم رضى الحكومة عن منظومة عمل آبار الموارد المائية.

ولفت عرنوس إلى وجود مشروع حكومي كبير لتحلية مياه البحر وجر مياه الفرات إلى دمشق والمنطقة الجنوبية لأن تأمين المياه بات حاجة ضرورية مع انخفاض مناسيب المياه الجوفية وقلة الأمطار إضافة إلى التوجه الحكومي إلى استثمار الطاقة البديلة لتوليد الكهرباء مع وجود مشكلة حقيقية بتوفير الطاقة الكهربائية على ساحة القطر داعياً القطاع الخاص للمشاركة لأنه الداعم والرديف للاقتصاد الوطني.

وفيما يخص فتح معبر حدودي للمحافظة أوضح عرنوس أن الصعوبة في فتح هذا المعبر تكمن لدى الطرف المقابل.

وارداً على المذكرة التي تم تقديمها واستعراضها من محافظ السويداء حول احتياجات المؤسسات الخدمية في المحافظة أكد عرنوس بالقول: نحن لسنا بعيدين عن هذه الطلبات ونحن نقدرها وستكون من أولويات خطة مشروع موازنة ٢٠٢٢ ولكن بما أمكن وإن لم تكن شاملة لجميع القضايا التي تحتاجها المحافظة لكن كل ما طرح هو محط اهتمام جميع الوزراء وكل في مجال عمله.

المعالجة بحكمة

كما أكد وزير الداخلية أن الوضع الأمني في السويداء هو وضع جنائي وليس إرهابياً ويتعلق بالخارجين عن القانون وليس بمجموعات إرهابية كما في محافظات مجاورة، مشيراً إلى أنه تم اللقاء مع رجال الدين في المحافظة والفعاليات وأعضاء مجلس الشعب وتشكيل لجنة أمنية لمعالجة الوضع في السويداء مؤكداً أن نعمل على معالجة الوضع الأمني بحكمة وترو.

برنامج تصدير

كما أكد وزير الاقتصاد وجود برنامج تصدير لكل المنتجات الزراعية مع الدول الصديقة بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وخاصة التفاح حيث هناك توجه من رئاسة مجلس الوزراء لإحداث وتجهيز مخبر لفحص الأثر المتبقي، أما ما يتعلق بنول معمل السجاد فيمكن أن يكون هناك تنسيق مع الدول الصديقة أو عن طريق وزارة التجارة الخارجية لاستقدام النول المطلوب.

تفعيل المناطق الصناعية

وأكد وزير الإدارة المحلية ضرورة تفعيل المناطق الصناعية في المحافظة لأنها المحرك الأساسي لعملية الإنتاج لافتاً إلى تخصيص ٢٠ مليوناً لصيانة وتجهيز سيارات الإطفاء في السويداء مع البدء باستثمار ٣ آبار عن طريق الطاقة البديلة بالتعاون مع المنظمات الدولية.

اهتمام بالمواقع الأثرية

كما أكد وزير السياحة أن عقد تنفيذ مشروع المعهد الفندقي في السويداء قيد التدقيق النهائي بتكلفة وصلت إلى مليار و٨٠٠ مليون وسيبدأ التنفيذ مباشرة على مدى أربع سنوات مشيراً إلى اهتمام الوزارة بالسياحة والمواقع الأثرية لأن السويداء تعتبر مصيفاً لجميع المحافظات.

بدوره أشار وزير التعليم العالي إلى أن كليات السويداء تعاني وجود نقص بالكوادر التدريسية، البالغ عددها ٨٩ مدرساً مؤكداً عمل الوزارة على رفد الهيئة التدريسية بـ٢٥ اختصاصاً من المسابقة الأخيرة، مضيفاً إن الوزارة وضعت خطة مستقبلية للنهوض بالواقع التعليمي، وذلك بما يخص الهنغارات والمخابر والأبنية، وفيما يخص إيصال الطلاب الدارسين في جامعة دمشق من البولمانات، يتم التنسيق مع محافظة دمشق لإيجاد حل لهذه المشكلة.

لجان وخطط

وقال وزير الأشغال العامة إنه تم تشكيل لجنة من كل الجهات المعنية لإمكانية إكمال الأعمال في معمل تاميكو.

كما أشار وزير الاتصالات والتقانة إلى أنه تم إدراج مركز اتصالات الكوم بخطة عام ٢٠٢١ علماً أن الدراسات الفنية جاهزة مضيفاً إنه سيتم تزويد المحافظة ٢٥٦٠ بوابة إنترنت.

بينما بين وزير المالية أن المشاريع المدرجة ضمن خطط الوزارات يتم رصد الاعتمادات المالية لها بالتنسيق مع هذه الوزارات، علماً أن الوزارة جاهزة لإجراء المناقلة والتخصيص لأي مشروع بعد موافقة الحكومة بالطرق القانونية.

من جهته أوضح وزير الصحة أن الوزارة خصصت جهازين لغسيل الكلى لمديرية صحة السويداء إضافة لتسليمها سيارات إسعاف جديدة.

ولفت إلى أن هناك منحة يابانية في مجال الصحة وسيتم تخصيص المحافظة منها.

لجنة وزارية بحماة.. وزير التموين: النتائج إيجابية ووزير الكهرباء: إضافة ٦٠٠ ميغا واط نهاية العام

حماة- محمد أحمد خبازي

تركز اجتماع لجنة تتبع المشاريع الوزارية في حماة، الذي عقدته بدار المحافظة صباح أمس، برئاسة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي وعضوية وزيري الكهرباء غسان الزامل والنقل زهير خزيم، على الوضع الاقتصادي والخدمي بالمحافظة وسبل تذليل الصعوبات لتنفيذ المشاريع الخدمية والحيوية.

وأكد الحضور من أعضاء مجلس الشعب ضرورة تسريع وتائر العمل بمشروع أوتستراد حماة–سلمية الذي وصلت نسبة تنفيذه إلى ٩٠ بالمئة وأوتستراد أبان وأجبان في شطحة على مساحة ٢٠ دونماً والمسرح بوضع المخبز الآلي ببلدة عين الكروم بالخدمة.

مدير فرع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية بحماة خضر فطوم بيّن أن نسب تنفيذ المرحلة من المشروع بطول ١٠ كم وصلت إلى ٩٠ بالمئة وهناك بعض المعوقات تم العمل على معالجتها بالتعاون مع مجلس مدينة حماة لاسيما المتعلق بجزء من منطقة الجاجية بطول ٣ كم لكونها جزء من المخطط التنظيمي من مدينة حماة والتعديلات التي طرأت بموقع تل قصارين الأثري، لافتاً إلى أن مسافة ٧ كم من الطريق أصبحت جاهزة وهي بحارتين وبالنسبة لأوتستراد حمص/ مصياف وصلت نسبة التنفيذ إلى ٥٠ بالمئة.

وأوضح مدير المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في محافظة حماة، المهندس مطيع العبش أن مشروع خط جر مياه حماة من أعالي العاصي وحتى مدينة حماة يبلغ طوله نحو ٨٢ كم، ويمتد من محطة القصير في ريف حمص الغربي الجنوبي وصولاً إلى مدينة حماة، مشيراً إلى أنه تم اعتماد نحو ٢،٨ مليار ليرة لتنفيذ جزء من الأعمال الأخيرة، مؤكداً أن أهمية المشروع تكمن بأن المياه قادمة من دون ضخ والحاجة إلى تكاليف ديزل أو كهرباء.

وتطرق محافظ حماة محمد طارق كريشاتي لاستكمال التحضيرات والجاهزية لاستلام كامل محصول القمح من المزارعين وتقديم كل التسهيلات لذلك، مشدداً على أن كل مزارع استلم مستلزمات الإنتاج الزراعي ولم يسلم محصول القمح لمراكز فرع المؤسسة السورية للحبوب سيحال إلى القضاء.

وأكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي رئيس اللجنة الوزارية أن الاجتماعات واللقاءات والجولات التي تنفذها اللجنة بحماة تترتب عليها نتائج إيجابية مهمة في رفع وتيرة الإنجاز والأعمال في مختلف المشاريع الخدمية والحيوية في محافظة حماة، ومنها العمل على تأسيس شركة نقل داخلي واستمرارية إنشاء مشروع أوتستراد حماة–سلمية ومشروع خط الجر الثاني لمياه الشرب لأهميته في إرواء مدينتي حماة وسلمية و٦٥ تجمعاً سكانياً.

وبيّن أن الوزارة حريصة على زيادة نسبة توزيع المقنن التمويني بموجب البطاقة الإلكترونية لأكثر من ٩٠ بالمئة وفق الكميات المتوافرة لديها إلى جانب المضي قدماً في التوسع بإعداد منافذ البيع التابعة للسورية للتجارة والتي حظيت حماة بافتتاح ٣٠ منها خلال هذه الفترة خاصة في المناطق الريفية النائية.

وفيما يخص التحضيرات لموسم الحبوب، أكد أن الحكومة حريصة على تقديم كل الحوافز اللازمة للمنتجين لتسويق إنتاجهم لمراكز السورية للحبوب.

بدوره لفت وزير النقل زهير خزيم إلى أن الوزارة حريصة على توزيع الاعتمادات المالية وتنفيذ مشاريع الطرق وفق أولويات مدروسة مع التركيز على الطرق المركزية وصيانتها بشكل دوري بما يضمن الحفاظ على جاهزيتها الفنية وسلامة مستخدميها، مبيناً أن مشروع أوتستراد حماة–سلمية سيكون موضع اهتمام لمواصلة إكمال أعمال التنفيذ التي وصلت إلى نسبة جيدة لما يمثله هذا المشروع من أهمية إستراتيجية لكونه شريان مواصلات حيوياً بين الساحل والداخل وشمال سورية وجنوبها، ومحافظة حماة بحكم موقعها وسط سورية تمتلك شبكة واسعة من الطرق المركزية تصل إلى ٤٠٠ كم وتبذل الوزارة والجهات المعنية الأخرى كل الجهود التي تضمن جهوزيتها على الدوام.

وزير الكهرباء غسان الزامل بيّن أن لدى الوزارة مشاريع ضخمة لتحسين منظومة الكهرباء منها إنشاء محطات لإنتاج الكهرباء على الطاقة البديلة / الشمسية والريحية/ والتي من شأنها تخفيف الضغط على المحطات الكهربائية الحرارية، معلناً أنه ستتم إضافة ٦٠٠ ميغا واط جديدة للشبكة الكهربائية مع نهاية العام الجاري، مع معاودة تأهيل وتشغيل عدد من محطات التوليد الأمر الذي سينعكس إيجاباً على تحسين واقع الكهرباء في مختلف المحافظات.

كما بحثت اللجنة الزراعية الفرعية بحماة أمس واقع محصول القمح وإنتاجه المتوقع واستعداد المحافظة لموسم التسويق وآلياته، والعقبات التي يمكن أن تعترضه وبيّن محافظ حماة محمد طارق كريشاتي أن المحافظة تعمل على تأمين كل الاحتياجات والمستلزمات للفلاحين من أجل حصاد القمح وتسليمه لمراكز الحبوب المنتشرة بمختلف مناطق المحافظة بكل يسر وسهولة.

وأكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ضرورة شراء كل حبة قمح لما لذلك من دور مهم في تحقيق الأمن الغذائي، وضرورة استثمار مراكز الغربلة لتخفيف الشوائب من إنتاج الفلاحين لمساعدتهم بتسليم قمح جيد لمراكز الحبوب وبسعر أفضل، ما يخفف الأعباء المادية عنهم ويحسن ظروفهم المعيشية.

وأبدا وزيرا الكهرباء والنقل الاستعداد التام لتخفيف الأعباء عن الفلاحين، وذلك بالتعاون والتنسيق مع كل الجهات المعنية، لتلبية متطلبات الفلاحين وتذليل العقبات التي قد تعترض عمليات التسويق.

وقد بيّن قائد شرطة المحافظة اللواء جاسم حمد أن قوى الأمن الداخلي على جهوزية تامة لتنفيذ أي مهام تكلف بها، لإنجاح موسم تسويق القمح بمختلف مناطق المحافظة.

وبيّن مدير فرع السورية الحبوب بحماة حسام سلطان أن جميع مراكز شراء الحبوب بالمحافظة جاهزة، وتم فتحها بدءاً من ٢٠ أيار الجاري لاستقبال وشراء إنتاج محصول القمح للموسم الحالي.

وأوضح أن جميع مراكز استلام الحبوب في المحافظة جرت صيانتها وتجهيزها وتعقيمها، وهي ٨ وهي ٥ صوبمعات معدنية وواحدة بيتونية ومراكزن للأقماح المشولة، وذلك في شطحة والسقيلبية وسلحب وجب رملة ومحردة وسلمية وكفر بهم وحماة، وجميعها جاهزة من حيث الحالة الفنية والصحية لضمان استلام كل إنتاج القمح لهذا الموسم.